



The development of the banking sector in the Arab oil-producing countries, the impact of financing, efficiency, and concentration on economic growth

تطور القطاع المصرفي في الدول العربية النفطية تأثير التمويل، الكفاءة، التركيز على النمو الاقتصادي

*م.م. حسام عباس علي الاسدي

Abstract:

This study showed how the banking sector in the Arab oil countries affected the economic growth for the period from 2004-2020, for each of Iraq, Algeria, Saudi Arabia, Kuwait, Qatar, Bahrain, Oman, UAE and Libya, using the cross-sectional data method and through the use of three models which are the pooled OLS model And the dummy variable model with fixed effects (LSDV) and the random effect model (REM), and the study found that the dummy variable model with fixed effects is the best models to estimate the relationship between the development of the banking sector and economic growth, as well as the existence of a negative impact relationship between the financing role of the sector Banking and economic growth, while the study did not find an effect of efficiency and focus on economic growth, the weakness of domestic credit provided to the private sector and the increase in the concentration of assets for the three largest banks. Effectively, and increasing the granting of credit allocated to the private sector in order to achieve economic growth.

* وزارة التربية - المديرية العامة لتربية المثنى .

المستخلص: بينت هذه الدراسة كيفية تأثير القطاع المصرفي في الدول العربية النفطية على النمو الاقتصادي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠ ، لكل من العراق والجزائر والسعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والامارات و ليبيا ، باستخدام أسلوب البيانات المقطعية ومن خلال استخدام ثلاث نماذج وهي نموذج البيانات المجمعة (Pooled OLS model) ونموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة (LSDV) ونموذج الأثر العشوائي (REM)، ووجدت الدراسة ان نموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة هو افضل النماذج لتقدير العلاقة ما بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ، كذلك وجود علاقة ذات تأثير سلبي ما بين الدور التمويلي للقطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في حين لم تجد الدراسة اثر للكفاءة والتركيز على النمو الاقتصادي ، وضعف الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص وزيادة تركيز الموجودات لأكثر من ثلاث مصارف ، واوصت الدراسة بضرورة تنويع هيكل الاقتصاد للدول النفطية عينة الدراسة بالشكل الذي يؤدي الى اقحام القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص بشكل فاعل ، وزيادة منح الائتمان المخصص الى القطاع الخاص بغرض تحقيق النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : تطور القطاع المصرفي ، النمو الاقتصادي ، الدول النفطية ، التمويل ، الكفاءة ، التركيز

المقدمة: إن شرح سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان هو أحد المجالات المركزية في اقتصاديات النمو. (Balcilar.et al :2018) ويبين (Lucas :1988) في دراسته ان أسباب زيادة النمو الاقتصادي هو تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم، و تراكم رأس المال البشري المتخصص من خلال التعلم بالممارسة في حين حدد (Barro,1991) مجموعة من الأسباب التي لها تأثير بمعدلات النمو الاقتصادي ، كالاستهلاك الحكومي الذي يرتبط عكسياً مع النمو الاقتصادي ، والاستثمار العام الذي يزيد من النمو الاقتصادي ، والاستقرار السياسي الذي يرتبط سلباً بمعدلات النمو ، كذلك فإن تشوهات أسعار السلع الاستثمارية تضر سلباً بالنمو الاقتصادي ، في حين فإن الادخار والنمو السكاني احد الأسباب المهمة التي تؤثر في النمو الاقتصادي لان ارتفاع الادخار او انخفاض النمو السكاني يؤدي الى ارتفاع الدخل (Mankiw.et al :1992) وجاءت دراسة (Holtz& Schwartz:1995) لتبين أهمية البنية التحتية في زيادة النمو الاقتصادي اذ تكمن الفكرة القائلة بأن البنية التحتية هي مدخل مهم للنمو الاقتصادي ، وان انخفاضه يعزى الى التراكم غير الكافي لرأس مال البنية التحتية، فيما برزت أهمية القطاع المصرفي كأحد الأسباب المهمة في النمو الاقتصادي وتم دراستها بشكل تجريبي من قبل (chumpeter:1911) في الواقع يلعب القطاع المالي والمصرفي دوراً حيوياً في تمويل التنمية الاقتصادية، علاوة على ذلك ، فإن الاتجاه المتصاعد في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أي اقتصاد، تم تأكيد هذه الحجة من قبل العديد من الأبحاث التجريبية في جميع أنحاء العالم، لذلك ترى نظرية النمو الاقتصادي أن المؤسسات المالية وخاصة المصارف تُعد أداة مفيدة لتحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومصدره الداخلي الهام للتمويل ،

(chumpeter,1911) كانت العلاقة السببية بين الائتمانات المصرفية والنمو الاقتصادي موضع نقاش عابر ومثيرة للجدل في الأدبيات المالية. وبحسب (Boulding & Hicks : ١٩٦٩) فإن النظام المالي يعزز النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا ما يسمى بقيادة العرض ، بسبب قيام المصارف بتقديم المزيد من الأموال لدعم الأنشطة الاقتصادية وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الائتمان المصرفي نتيجة النمو الاقتصادي. ، واكد كل من (King and Levine :1993) و(Miller :١٩٩٨) أن النمو الاقتصادي ناتج عن التنمية المالية، وهذا يعني أن التنمية المالية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي.

أن القطاع المصرفي احد اهم الوسطاء الماليين وعليه فانه يقوم بتوجيه الأموال (المدخرات) من المدخرين إلى المستثمرين و يقومون الوسطاء الماليون(المصارف) بتحويل الأموال من الوحدات التي تقدم فائضاً من الأموال إلى تلك الوحدات التي تتطلب أموالاً لاستثماراتها، هذا الموقف الوسيط يجعل هذا القطاع الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي، في الواقع ، كلما كان هذا القطاع أكثر تطوراً ، زادت كفاءة توجيه الأموال إلى مشاريع الأكثر إنتاجية وأقل خطورة ، (Kenourgios& Samitas:2007) لان القطاع المالي المتطور يجب أن يعكس السهولة التي يستطيع بها رواد الأعمال (أصحاب المشاريع الاقتصادية) الحصول على الموارد المالية ، والثقة التي يتوقع بها المستثمرون الحصول على عوائد كافية، يجب أن يكون النظام أيضاً قادراً على قياس المخاطر الصعبة وتقسيمها وتوزيعها ، (Abubakar& Gani:2013) ويقوم القطاع المصرفي بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والزراعي والخدمات التي تشكل اهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، وكلما كان القطاع المصرفي اكثر تطوراً كلما أدى ذلك الى تطور تلك القطاعات عن طريق زيادة المعروض من الأموال لاسيما في الاقتصاديات التي تقل القيود المفروضة على الشركات ، فيجب أن تتمتع البلدان ذات الدرجات الأعلى من تنمية القطاع المصرفي بدرجات أعلى من تنمية القطاعات الاقتصادية (الصناعي ، الزراعي ، الخدمات) (Tongurai&Vithessonthi:2018) ، اما في الدول النفطية فعادئاً ما يلتصق الجهاز المصرفي الخاص مع الأنشطة الحكومية كحالة العراق مثلاً ، فإن اغلب المصارف الخاصة تقوم بإصدار خطابات الضمان لزبائن يتعاملون مه القطاع الحكومي والتعامل بالعملة الأجنبية لتمويل تجارة القطاع الخاص وإن اغلب الأرباح التي تجنيها تلك المصارف تأتي من خلال تلك الأنشطة في أوقات الوفرة المالية النفطية ، وعليه تقليل مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي للبلاد (صالح : ٢٠١٩) وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتبين مقدار الاختلاف بين تأثير تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي بين بعض الدول العربية النفطية على افتراض ان الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل قد يقلل من دور القطاع المصرفي في المساهمة في النمو الاقتصادي بشكل فاعل .

أولاً : مشكلة الدراسة : إن الإيرادات النفطية المتحققة لدى الدول النفطية لاسيما عند ارتفاع أسعار النفط تجعل المصارف الحكومية والخاصة أكثر التصاقاً بالأنشطة الحكومية الأمر الذي يحد من تطورها لذا تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :

١- ما مدى قدرة المصارف العربية في الدول النفطية في تقديم التمويل الكافي للقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي ؟

٢- هل تتمتع المصارف العربية في الدول النفطية بكفاءة عالية تمكنها من تحقيق النمو الاقتصادي ؟

٣- هل إن التركيز المصرفي لأكثر ثلاث مصارف في العربية يؤثر في مستوى النمو الاقتصادي

ثانياً- اهداف البحث : يسعى البحث تحقيق الأهداف الآتية :

١- بيان الدور التمويلي والكفاءة المصرفية ومستوى التركيز للمصارف العربية النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي

٢- تحليل الكفاءة المصرفية في المصارف العربية النفطية ومقارنتها مع بقية دول العالم

٣- تحليل مستوى التركيز لأكثر ثلاث مصارف في الدول العربية ومقارنتها مع دول العالم

ثالثاً-فرضيات الدراسة

١- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التمويل والنمو الاقتصادي

٢- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الكفاءة المصرفية والنمو الاقتصادي

٣- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين التركيز المصرفي والنمو الاقتصادي

رابعاً- منهجية الدراسة : تم استخدام طريقة نموذج انحدار البيانات الطولية (Panel Data Regression Models) التي هي عبارة عن خليط من بيانات السلاسل والبيانات المقطعية .

خامساً- مصادر جمع المعلومات : تم جمع البيانات الخاصة بتطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي من قاعدة بيانات البنك الدولي للمدة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠ ، لكل من (العراق ، و الجزائر ، والسعودية ، وقطر ، والكويت ، وعمان ، والبحرين ، والامارات ، وليبيا)

سادساً- الدراسات السابقة : هنالك العديد من الدراسات التي تناول تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي ومنها دراسة (Beck, et al:2000) التي تعد واحد من الدراسات المهمة التي قدمت مؤشرات جديدة لقياس تطور القطاع المصرفي حيث أنها جمعت بين مجموعة واسعة من المؤشرات التي تقيس حجم ونشاط وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق. وقد تم تقسيم المؤسسات المالية الى ثلاث اقسام الأولى تتمثل بالبنوك المركزية والمؤسسات التي تؤدي وظائف السلطات النقدية والثانية تتمثل ببنوك الودائع المالية والثالثة تتمثل بالمؤسسات المالية الأخرى وهي مؤسسات شبيهة بالمصارف ، وتم بناء مؤشرين رئيسيين لتطور القطاع المصرفي وهما مؤشر الحجم النسبي الذي يقيس أهمية القطاعات المصرفية بالنسبة لبعضها البعض ، ومؤشر الحجم المطلق الذي يقيس حجم القطاعات المصرفية بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي . ودراسة (Chee& Nair:2010) التي هدفت الى ما إذا كان تطوير

القطاع المالي شرطاً مسبقاً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لتعزيز النمو الاقتصادي في منطقة آسيا وأوقيانوسيا و ما إذا كان التأثير يعتمد على مراحل تطور البلدان، وناقشت الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ، وتم استخدام طريقة البيانات الطولية (Panel Data Regression Models) لتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي على عينة من ٤٤ دولة من آسيا وأوقيانوسيا للفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٥ ، وتوصلت الدراسة الى ان تطوير القطاع المالي يعزز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في المنطقة. كما أظهرت أن الدور التكميلي للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع المالي في النمو الاقتصادي هو الأكثر أهمية بالنسبة لأقل الاقتصادات نمواً في المنطقة. دراسة (Barjaktarović,et al:2013) التي بينت اتجاهات القطاع المصرفي في وسط وشرق أوروبا (CEE) في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، وكانت تهدف الى إثبات الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على القطاعات المصرفية في تلك الدول، واستخدمت العديد من المؤشرات لقياس تطور القطاع المصرفي وهي إجمالي الموجودات المصرفية ، و القروض للمقترضين من غير البنوك (القروض للمؤسسات غير الائتمانية) و حجم الودائع من المودعين غير المصرفيين واجمالي راس المال وتوصلت الى ان الازمة الاقتصادية العالمية اثرت على تنمية القطاع المصرفي في تلك البلدان فيما ركزت دراسة (Cojocaru,et al : 2016) على دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي في البلدان الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا قبل التحول للمدة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٨ ، وكانت هذه الدول لديها أنظمة مالية غير متطورة في ظل الحكم الشيوعية ، ووجدت الدراسة، أن مقاييس كفاءة السوق المالية وقدرته التنافسية التي تم استخدامها لقياس تطور القطاع المصرفي هي أهم من حجم السوق من حيث تعزيز النمو الاقتصادي وقد قام الباحثين باستخدام مقياس الحجم المتمثل المتمثل بمقياس الانتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج وسيولة المطلوبات و والكفاءة المتمثلة بهامش سعر الفائدة والتكاليف العامة الى اجمالي الموجودات المتمثلة و تركيز البنوك المتمثل بتركيز موجودات اكبر ثلاث بنوك في القطاع المصرفي اذ وجد الدراسة ان هذه العناصر المالية لها الدور الكبير في زيادة النمو الاقتصادي . ودراسة (Tongurai& Vithessonthi:2018) هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير تطوير القطاع المصرفي على التغيرات في الهيكل الاقتصادي والنمو الاقتصادي وافترضت الدراسة ان تطوير القطاع المصرفي له تأثيرات متباين على تنمية القطاع الصناعي وتنمية القطاع الزراعي لعينة من جميع البلدان في العالم خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٦. ووجدت الدراسة ان تطوير القطاع المصرفي له تأثير سلبي على تنمية القطاع الزراعي لكنه لا يؤثر على تنمية القطاع الصناعي كما وجدت ان التأثير السلبي لتنمية القطاع المصرفي على تنمية القطاع الزراعي لا يلاحظ إلا في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من تنمية القطاع المصرفي، كما اظهرت أن تنمية القطاع الزراعي لها تأثير سلبي على تنمية القطاع المصرفي بينما تنمية القطاع الصناعي لها تأثير إيجابي على

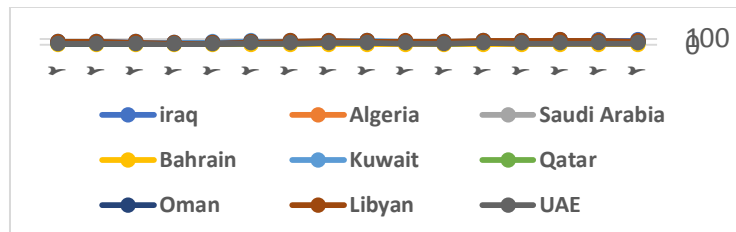
تطوير القطاع المصرفي. اما الدراسة الحالية فأنها تبين درجة تأثير تطور القطاع المصرفي في الدول النفطية العربية على النمو الاقتصادي لاسيما ان هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخلها القومي ، ودراسة مؤشرات تطور القطاع المصرفي فيها في ضل تذبذب أسعار النفط العالمية .

الجانب النظري للدراسة

اولاً- القطاع المصرفي في النفطية: The banking sector in oil countries: يرتبط استقرار القطاع المصرفي بنوعية الاقتصاد فالاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل يتأثر قطاعها المصرفي بأسعار النفط العالمية ، اذ حدد صندوق النقد الدولي الية التأثير عبر قناتين الأولى هي القناة المباشرة ، فصدّات أسعار النفط تؤثر على ربحية البنوك بشكل مباشر من خلال زيادة الإقراض المرتبط بالنفط أو النشاط التجاري أو السيولة الزائدة في النظام المصرفي، نظراً لأن عائدات النفط تشكل جزءاً كبيراً من الدخل الخارجي والحكومي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فإن توقعات الدخل النفطي تؤثر على الإنفاق المالي ، مما يؤثر بدوره على ربحية الشركات والبنوك من خلال إقراض القطاع الخاص في حين فإن القناة الثانية هي القناة غير المباشرة اذ تعمل خلال توقعات الافراد التجارية في البلدان، اذ يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع الطلب المحلي الذي سيعود إلى زيادة ثقة البنوك والإقراض والقروض المتعثرة المنخفضة و توسيع القدرة الإنتاجية للبلدان من خلال الاستثمارات العامة والخاصة الجديدة التي تغذيها الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، مما يدفع معدلات النمو الى الارتفاع(Hesse:2016) أن اعتماد اقتصاديات الدول على النفط يمكن ان يؤدي الى صدمات معاكسة ، لاسيما عند حدوث تقلبات مرتفعة في أسعار النفط فإن تلك الصدمات المعاكسة ستدفع القطاع المصرفي إلى توحيد وتشديد سياسات الائتمان وتنويع مصادر الدخل واستكشاف أسواق جديدة، إن الاعتماد على سلعة واحدة يجبر القطاع المصرفي في مثل هذه الاقتصادات على أن يكون متجانساً في نموذج أعمالها ويضمن استجابة مماثلة لتقلب أسعار النفط.(Umar.et al :2021) يتأرجح سعر النفط الخام صعوداً وهبوطاً متأثراً بالعديد من المحددات الاقتصادية من عوامل العرض والطلب ومرونتها ، وكذلك معدل النمو العالمي ومعدلات التضخم والبطالة ، وكذلك المحددات والعوامل السياسية ، لذلك نجد على سبيل المثال ، أن متوسط السعر العالمي للنفط الخام بالدولار الأمريكي وفقاً لبيانات البنك الدولي عام ١٩٩٠ كان يقارب ٢٢,٢٦ دولاراً للبرميل ، في حين تجاوزاً ١٠٩ دولارات عام ٢٠١٢. (Troster.et al :2018) ولعل اسوء الازمات التي اصابته أسعار النفط العالمية كانت عام ٢٠١٩ عند بدء انتشار فايروس كورونا في مدينة مقاطعة هوبي بالصين من حيث انتشرت إلى العالم بأسره وقتلت الكثير من الناس في العالم في بلدان مختلفة، الامر الذي أدى الى انخفاض استهلاك النفط في العالم وانخفض السعر إلى ٢,١٧٥ دولار للغالون، تأثرت اقتصادات الدول المنتجة للنفط بشكل كبير لأنها تعتمد في الغالب على صادرات النفط ، (Khan,et al :2020) النفط الخام ليس فقط السلعة الأكثر تداولاً في العالم ، ولكنه أيضاً أهم مصدر للطاقة في الأنشطة الاقتصادية، يتم تحديد الاتجاه طويل

الأجل لأسعار النفط من خلال العرض والطلب ، والذي يصاحبه أحداث متكررة متعلقة بالنفط (Rezek 2008: Blair &) كذلك وتزداد المضاربة في المنتجات الممولة بالنفط الخام (Fattouh et al : 2013) (Büyüko & Robe :2014) في الوقت نفسه ، تزداد تقلبات أسعار النفط ، و عدم الاستقرار في سوق النفط، فمنذ عام ٢٠٠٤ ازداد تواتر واتساع تقلبات أسعار النفط العالمية (Guo:2013) (Ji & Fan :2012) وتؤثر عدم اليقين الناجم عن تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية عبر زيادة تكاليف الإنتاج (Bernanke:2010) مما يتسبب في تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية (Elder:2010)(Van et al :2019) ففي عام ٢٠١٩ تعرضت البلدان المصدرة الصافية للنفط لضربة مزدوجة غير مسبوقة ؛ وهي انكماش الاقتصادي العالمي مدفوع بجائحة COVID-19 وانتهيار سوق النفط مع انخفاض السعر القياسي للنفط الخام للولايات المتحدة من المتوقع أن تؤثر الأزمة الحالية بشكل خاص على البلدان النامية المصدرة للنفط ، وذلك لسببين حسب (Lahn :2020) و(Elgouacem et al :2020) أولاً إن اعتماد العديد من هذه البلدان على سلعة واحدة لصادراتها وعائداتها يجعلها معرضة بشدة لتقلبات أسعار النفط العالمية (Gillies et al :2014) ثانياً كان العديد من هذه البلدان في وضع ضعيف بالفعل قبل الأزمة الحالية ، وقد يؤدي المزيد من التدهور إلى تفاقم الهشاشة القائمة. يُصنف أكثر من نصف البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى التي تعتمد على النفط والغاز في صادراتها وعائداتها على أنها "هشة". ضعيف عبر عدد من مقاييس التنمية ، بما في ذلك النمو الاقتصادي . (Sachs&. Warner :1995)

ويبين الشكل (١) مقدار اعتماد كل دولة على النفط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، ان اعلى اعتماد على الإيرادات النفطية كان للعراق بمتوسط (47.4%) في حين فإن اقل اعتماد على الإيرادات النفطية لدولة البحرين بمتوسط (٣,٤%) اذ يلحظ من الشكل ان اتجاه الاعتماد على الإيرادات النفطية اتخذ مسارا تنازليا أي ان بعض الدول العربية تحاول خفض اعتمادها على الإيرادات النفطية وزيادة تنمية باقي القطاعات الاقتصادية (كالجزائر والسعودية وعمان والامارات وقطر) في حين فإن العراق والكويت وليبيا هي من الدول التي اتخذت سلاسلها الزمنية اتجاها تصاعدياً في السنوات الأخيرة .

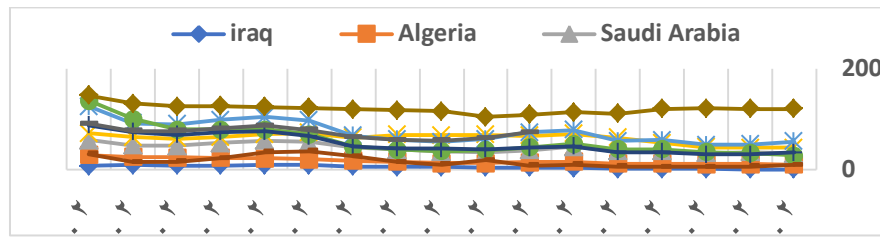


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

شكل (١) الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي

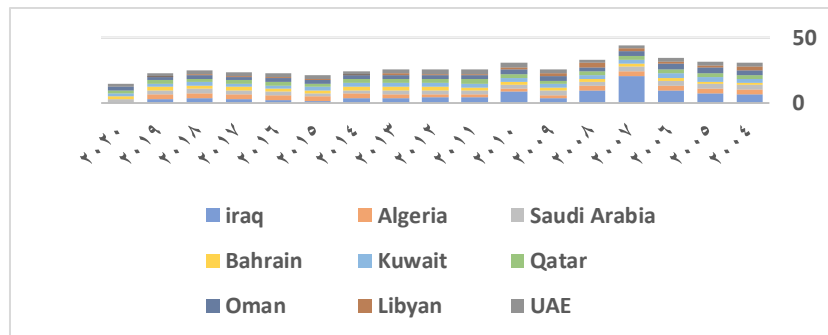
ثانياً- تطور القطاع المصرفي في الدول العربية النفطية: تم استخدام المؤشرات التي وضعها Beck, (2000: et al) لقياس تطور القطاع المصرفي وهي مقياس وساطة السوق او التمويل والكفاءة والتركيز وتستخدم نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص كنسبة مئوية الى الناتج المحلي كمؤشر رئيسي لقياس وساطة السوق او التمويل، وقد تم استخدام هذا المؤشر من قبل العديد من الدراسات كدراسة (Cojocar et al :2016) (Saci ,et al :2009) (Dudian,et al :2013) (Haralayya ,et al :2021) (Rushchyshyn, et al : 2021) وبحسب البنك الدولي فإن الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص يشير إلى الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية كالبنوك للقطاعات المختلفة ، ويأخذ اشكال مختلفة مثل القروض ومشتريات الأوراق المالية ، والاعتمادات المستندية، والحسابات المدينة الأخرى. وقد يشمل الائتمان للقطاع الخاص أحياناً، في بعض البلدان، الائتمان للشركات المملوكة للدولة أو المملوكة جزئياً للدولة. (World Bank,2014) ومؤشر الكفاءة الذي يتمثل بنسبة هامش سعر الفائدة ونسبة اجمالي التكاليف العامة للمصرف الى الموجودات ، فنسبة هامش سعر الفائدة هي الفرق بين سعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين ومعدل الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة للودائع تحت الطلب أو لأجل أو الودائع الادخارية. اذ ستخدم هذا للاستدلال على الهيكل التنافسي للقطاع المالي (Cojocar et al :2016) ، تدل الهوامش المنخفضة على أن القطاع المصرفي يفرض تكاليف أقل للوساطة المالية بالنظر إلى أهمية البنوك كوسيط بين المقرضين والمقترضين ، فإن التغييرات في هوامش البنوك هي عنصر مهم في القدرة التنافسية للاقتصادات (Liebeg,et al:2009) أما مؤشر التكاليف العامة للمصارف الى اجمالي الموجودات التكاليف العامة فتتمثل بالقيمة المحاسبية للتكاليف العامة للبنك كحصة من إجمالي أصوله. وكلما انخفضت هذه النسبة دلة على كفاءة القطاع المصرفي (Cojocar et al :2016) و تركيز المصارف التجارية الذي يتمثل بسبة أصول أكبر ثلاثة بنوك إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي الذي قد يعكس شدة التركيز في القطاع المصرفي. (Beck, et al :2000) (Cojocar et al :2016) ويبين شكل (٢) مقدار التمويل الذي تقدمه القطاعات المصرفية الى القطاع الخاص في الدول العربية النفطية بالمقارنة مع العالم ، اذ يلحظ ان جميع الدول لديها اتجاه تصاعدي في زيادة تمويل القطاع الخاص ماعدا العراق الذي اتخذ فيه الائتمان المحلي مساراً مستقراً كما انه من اقل الدول العربية تقدماً للائتمان المحلي بمتوسط (٥,٨%)، ثم يليه ليبيا والجزائر بمتوسط (١٧,١%) (١٧,٨%) على التوالي الامر الذي يعكس ضعف دور القطاع المصرفي في هذا الدول في تمويل القطاع الخاص في حين فإن الكويت والامارات والبحرين هي من اكثر الدول العربية النفطية تقدماً للائتمان بمتوسط بلغ (٧٥,٤%) (٧٤%) (٦٢,٩%) على التوالي ، اما بقية دول العالم فقد بلغ متوسط نسبة الائتمان المحلي الممنوح الى القطاع الخاص لجميع سنوات الدراسة (١٢١%) في حين بلغ متوسط النسبة في الدول

العربية النفطية (٤٥,٢ %) أي ان القطاعات المصرفية في الدول النفطية تمنح ائتمان اقل من متوسط الائتمان الممنوح في بقية دول العالم .



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي- مؤشرات التنمية الدولية.
شكل (٢) نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية والعالم

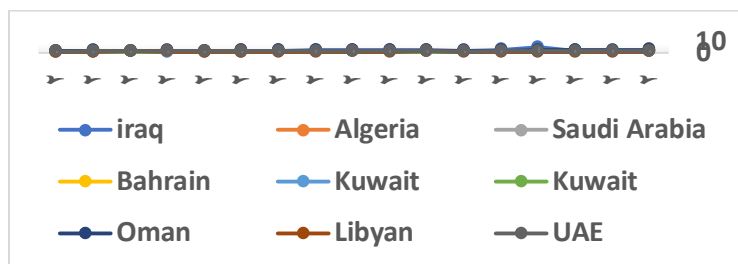
اما عن نسبة الكفاءة فالمخطط (٣) يبين ان هامش أسعار الفائدة بين الدول العربية يكاد يكون متقارباً اذا بلغ متوسط هامش الفائدة للعراق لجميع سنوات الدراسة (٥,٣ %) وبذلك فانه تميز بنسبة هامش مرتفع بالمقارنة مع بقية الدول العربية في حين كانت ليبيا هي اقل الدول من حيث هامش سعر الفائدة بمتوسط (١,٣ %) ، اما متوسط هامش سعر الفائدة للعالم فقد بلغ (٥,٩ %) في حين بلغ متوسط هامش سعر الفائدة للدول العربية النفطية عينة الدراسة (٣ %) وعليه يمكن القول ان هوامش سعر الفائدة في جميع الدول عينة الدراسة منخفضة بالمقارنة مع دول العالم وهذا يمكن ان يعكس في زيادة كفاءتها .



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي- مؤشرات التنمية الدولية.

شكل (٣) نسبة هامش سعر الفائدة للقطاع المصرفي في الدول العربية النفطية

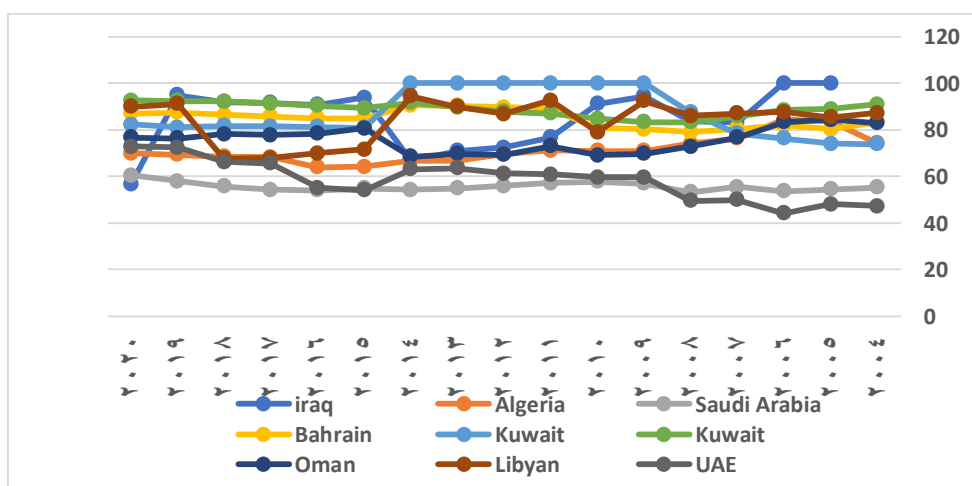
اما عن نسبة التكاليف العامة الى اجمالي التكاليف فيبين شكل (٣) تكاد تكون متقاربة بين الدول عينة الدراسة ، فهي لم تتجاوز (٣ %) من اجمالي الموجودات ماعدا العراق الذي تجاوزت فيه النسبة سنة ٢٠٠٧ (٧,٨) وعليه يمكن القول ان القطاع المصرفي العربي يتميز بكفاءة عالية من ناحية قدرته على تخفيض اجمالي التكاليف الى الموجودات



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي- مؤشرات التنمية الدولية.

شكل (٤) نسبة التكاليف العامة للمصارف الى اجمالي الموجودات في الدول العربية عينة الدراسة

اما عن تركيز الموجودات لأكبر ثلاث مصارف فيمكن القول ان القطاع المصرفي العربي تميز بارتفاع نسبة تركيز المصارف، اذ نرها تقترب من الواحد في العراق والبحرين والكويت وقطر وليبيا اذا بلغ متوسط تركيز الموجودات لأكبر ثلاث مصارف لجميع سنوات الدراسة (٨٤%) (٨٤%) (٨٦%) (٨٨%) (٨٣%) على التوالي ، وهذا يبين ان هناك تركيز كبير في هذه الدول الامر الذي يؤدي الى تخفيض حدة المنافسة ، وشيوع ظاهرة احتكار القلة ، الذي ينعكس سلباً على تطور القطاع المصرفي في تلك الدول في حين فإن السعودية والامارات العربية المتحدة هي اقل الدول تركيزاً بنسبة (٥٥,٦) (٥٨%) على التوالي .



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي- مؤشرات التنمية الدولية.

شكل (٥) تركيز موجودات اكبر ثلاث مصارف في الدول العربية عينة الدراسة

الجانب التطبيقي للدراسة : استخدم في هذا الدراسة ثلاث نماذج رئيسة لتقدير العلاقة ما بين تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي وهي كالاتي :

١- نموذج (OLS) المجمع Pooled OLS model : يقوم هذا النموذج على أساس تجميع المشاهدات لجميع الدول التسعة عينة الدراسة ، مع إهمال طبيعة المقطع العرضي والسلاسل الزمنية للبيانات (Gujarati, et al : 2012) أي ان كل المعاملات ثابتة بالنسبة للزمن والمشاهدات وبحسب

(Gujarati: ٢٠١١) فإن هذا الافتراض غير واقعي لأنه يعامل جميع المشاهدات على حدة سواء كما لو كانت متجانسة ولا يأخذ بالاعتبار اختلاف المشاهدات ويأخذ الشكل الآتي :

أ- اثر تمويل القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي :

$$Pcg_{it} = \beta_1 + \beta_2 dc_{2it} + u_{it} \dots (1)$$

حيث يشير :

(i) الى الوحدات وهي الدول عينة الدراسة .

(N) عدد الدول وهي (٩) دول .

(t) الى الفترة الزمنية وهي من (٢٠٠٤ الى ٢٠٢٠) .

(T) عدد المشاهدات .

ويمثل (pcg) المتغير التابع وهو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي per capita GDP (β_1) يمثل الحد الثابت.

(dc) يمثل الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي domestic credit (dc) .

(u_{ti}) يمثل حد الخطأ العشوائي .

ب- اثر كفاءة القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي :

$$pcg_{it} = \beta_1 + \beta_2 irm_{2it} + \beta_3 oc_{3it} + u_{it} \dots (2)$$

حيث يشير :

(irm) (interest rate margin) المتغير المستقل وهو هامش سعر الفائدة

(oc) (overhead costs) المتغير المستقل وهو التكاليف العامة الى الموجودات

ت- اثر تركيز القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي :

$$pcg_{it} = \beta_1 + \beta_2 c_{2it} + u_{it} \dots (3)$$

حيث يشير :

(c) المتغير المستقل تركيز القطاع المصرفي (concentration)

٢- نموذج المتغير الوهمي للمربعات الصغرى ذو التأثيرات الثابتة (fixed effects least squares dummy variable model) (LSDV)

يقوم هذا النموذج على أساس تجميع المشاهدات للدول التسعة ، لكن يتم إضافة متغير وهمي لكل دولة مقطوع عرضي (قاطع)، (Gujarati, et al : 2012) هذا النموذج يميز ما بين المشاهدات لكل عينة

دون ان يأخذ الزمن بعين الاعتبار (Brooks :2018)) اذ يتم إضافة متغير وهمي لكل دولة وبالتالي تصبح المعادلة بالنسبة لتأثير التمويل على النمو الاقتصادي كالآتي :

$$pcg_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \alpha_4 D_{4i} \dots \alpha_9 D_9 + \beta_2 dc_{2it} + u_{it} \dots (4)$$

بحيث ان: $D_{2i}=1$ اذا كانت المفردة تنتمي الى دولة العراق، و (0) بخلاف ذلك ، $D_{3i}=1$ اذا المفردة تنتمي الى دولة الجزائر ، و (0) بخلاف ذلك ، وهكذا . وعليه يمكن لنا اجراء المقارنات فيما بين الدول أي ان لكل دولة صفاتها الفريدة ، كذلك يجب إضافة (8) متغيرات وهمية فقط لتجنب الوقوع في فخ المتغير الوهمي . (Gujarati: 2011) اما تأثير الكفاءة والتركيز فتتم عن طريق إضافة المتغيرات الوهمية فضلاً عن المتغيرات المستقلة وهي هامش سعر الفائدة ونسبة التكاليف العامة الى الموجودات بالنسبة لكفاءة القطاع المصرفي ونسبة موجودات اكبر ثلاث مصارف بالنسبة لتركيز القطاع المصرفي ان تميز المقاطع وفق نموذج المتغير الوهمي للمربعات الصغرى ذو التأثيرات الثابتة يحتم علينا بيان تأثير تطور القطاع المصرفي من حيث التمويل والكفاءة والتركيز كلاً على حدا لبيان الاثار المقطعية لكل دولة .

عادة ما يتم المفاضلة ما بين نموذج (OLS) المجمع ونموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة عبر اختبار (F) فاذا كان اختبار (F) ذو دلالة إحصائية يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن جميع مقاطع الدول تساوي صفر ، ويتم تفضل نموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة على نموذج (OLS) المجمع والعكس صحيح . (Gujarati, et al : 2012)

٣- نموذج الأثر العشوائي (The Random Effects Model (REM) : يعرف هذا النموذج باسم نموذج مكونات الخطأ (error companies model) وهو مثل نموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة من حيث المقاطع اذ يقترح حدود مقاطع مختلفة لكل دولة (Brooks, 2018) فبدلاً من استخدام المتغيرات الوهمية في نموذج الأثر الثابت يتم استخدام مقدار الخطأ (u_{it}) اذ لا يتم التعامل مع (β_1) على انها ثابتة يتم افتراض انها عشوائية وبذلك يمكن ان نعبر عن القيمة المقطوعة لهذا النموذج بالآتي

$$\beta_1 = \beta_1 + \varepsilon_i \dots (5)$$

$$i=1,2,\dots,N$$

حيث ان (ε_i) هو مقدار الخطأ العشوائي وله توقع يساوي صفر وتباين (σ_ε^2) ، كما ان الفروق بين الدول في الجزء المقطوع من المحور الصادي الخاص بكل دولة يتم تمثيله في مقدار الخطأ العشوائي (ε_i) فالنسبة لتأثير التمويل على النمو الاقتصادي يمكن ان نعبر عنها وفق نموذج الأثر العشوائي وفق المعادلة الآتية :

$$pcg_{it} = \beta_1 + dc_{2it} + \varepsilon_i + u_{it} \dots (6)$$

$$= \beta_1 + dc_{2it} + W_{it}$$

حيث ان :

$$W_{it} = \varepsilon_i + u_{it}$$

وهكذا بالنسبة لتأثير الكفاءة والتركيز على النمو الاقتصادي فـ (W_{it}) تمثل مقدار الخطأ المركب وهو مكون من جزئين الأول (ε_i) هو عنصر الخطأ الخاص بالبيانات المقطعية والجزء الثاني هو (u_{it}) وهو عنصر الخطأ الناتج من دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية (Gujarati: ٢٠١١) عادة ما تتم المفاضلة بين الأثر الثابت والأثر العشوائي عبر النموذج الذي قدمه Housman عام ١٩٧٨ اذا تم رفض الفرض العدمي يكون نموذج الأثر العشوائي غير مناسب لتمثيل العلاقة في حين لو تم قبول الفرض العدمي يكون الأثر العشوائي هو المناسب لتمثيل العلاقة على حساب الأثر الثابت . (Gujarati: ٢٠١١) ويبين الجدول الاتي ترميز متغيرات الدراسة وطبيعة العلاقة مابين المتغيرات المستقلة والتابع.

جدول (١) متغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	طبيعة العلاقة
الائتمان المقدم الى القطاع الخاص Domestic credit to the private sector	مستقل	+
هامش سعر الفائدة interest rate margin	مستقل	-
التكاليف العامة الى اجمالي التكاليف overhead costs	مستقل	-
التركيز concentration	مستقل	-
حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي per capita GDP	تابع	؟

المصدر : من اعداد الباحث .

النتائج

١- اثر التمويل على النمو الاقتصادي : تم استخدام ثلاث نماذج أساسية لبيان مقدار تأثير الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي وهي كالاتي :

أ- نموذج البيانات الطولية المجمعة Pooled OLS model : يتبين من جدول (2) ان معامل الميل للائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص له تأثير معنوي وايجابي عند مستوى معنوية (٥%) ، كما بلغت قيمة (t-Statistic) (11.90465) ، وهي اكبر من نظيرتها الجدولية البالغة (1.645) كما بلغت نسبة التأثير (٠,٠٢٣) أي بزيادة الائتمان المحلي وحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٠٢٣) ، ومعنوية الحد الثابت الذي بلغ (8.625857) عند مستوى معنوية (٥%) .

- اختبار معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination : اظهرت النتائج الى ان هناك متغيرات اخرى لم تدخل بالنموذج ، أذ ان تطور القطاع المصرفي على الناتج المحلي الاجمالي بلغ

(0.49) وهذا يعود الى ضعف مساهمة الائتمان المحلي في النمو الاقتصادي في الدول العربية عينة الدراسة .

- اختبار (F-statistic): تشير النتائج الى معنوية العلاقة المقدرة ككل ، أذ ان (F) المحتسبة بلغت (141.7207) وهي اكبر من F الجدولية البالغة (3.8415) عند مستوى معنوية (٥%) وبمستوى حرية (n-1) فضلاً عن بلوغ قيمة Prob(F-statistic) (0.000000)

جدول (٢) اثر التمويل في النمو الاقتصادي وفق نموذج البيانات المجمعة Pooled OLS model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIVATE_CREDIT	0.023784	0.001998	11.90465	0.0000
C	8.625857	0.104907	82.22409	0.0000
R-squared	0.494281	F-statistic	141.7207	
Adjusted R-squared	0.490794	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ب- نموذج الأثر الثابت (LSDV) fixed effects least squares dummy variable model : يتبين من جدول (3) ان معامل الميل للائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص وفق نموذج المتغير الوهمي ذو التأثير الثابت له اثر معنوي سالب عند مستوى معنوية (1%) و (٥%) اذا بلغ التأثير (-0.003836) أي بزيادة الائتمان المحلي وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.003836) ، ومعنوية الحد الثابت الذي بلغ (9.842417) عند مستوى معنوية (١%). ان اختلاف التأثير ما بين النموذج المجمع وفقاً لطريقة المربعات الصغرى ونموذج التأثير الثابت كون الأخير يعطي تميز ما بين عينات الدراسة على عكس النموذج المجمع الذي لا يعطي أي تميز بل يتعامل مع السلاسل الزمنية على انها سلسلة زمنية واحدة .

-اختبار معامل التحديد (Coefficient of Determination (R^2): اظهرت النتائج ارتفاع معامل التحديد اذ بلغ (0.926528) وهذا يعود الى إضافة متغيرات وهمية شأنها ان تزيد من قيمته .
-اختبار (F-statistic): تشير النتائج الى معنوية العلاقة المقدرة ، أذ ان قيمة (F) المحتسبة بلغت (191.9606) وهي اكبر من F الجدولية البالغة (3.8415) عند مستوى معنوية (٥%) وبمستوى حرية (n-k) فضلاً عن بلوغ قيمة Prob(F-statistic) (0.000000)

جدول (٣) اثر التمويل في النمو الاقتصادي وفق نموذج (LSDV)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIVATE_CREDIT	-0.003836	0.001469	-2.610940	0.0100
C	9.842417	0.068473	143.7410	0.0000
R-squared	0.926528	F-statistic	191.9606	

	0.000000	Prob(F-statistic)	0.921701	Adjusted R-squared
--	----------	-------------------	----------	--------------------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

يمكن ان نميز ما بين تأثيرات المقاطع للدول مجال البحث سواء كانت سلبية او ايجابية، اذ يظهر جدول (٤) كل من العراق والجزائر وليبيا كان للتمويل تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حين كان لبقية الدول تأثيرا ايجابيا .

جدول (٤) اثار المقاطع للدول عينة الدراسة

Effect	COUNTRY	
-1.463943	Iraq	1
-1.441946	Algeria	2
0.200564	Saudi Arabia	3
0.380757	Bahrain	4
0.976544	Kuwait	5
1.456540	Qatar	6
0.059759	Oman	7
-0.838850	Libyan	8
1.036345	UAE	9

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

تتم المفاضلة ما بين النموذج المجمع للبيانات ونموذج التأثير الثابت من خلال اختبار (F) ووفقاً لجدول (٥) ، فان نموذج التأثير الثابت هو افضل من النموذج المجمع للبيانات لتمثيل العلاقة ما بين التمويل والنمو الاقتصادي لان قيمة (F) ذات دلالة إحصائية عند نسبة معنوية ١% .

جدول (٥) المفاضلة بين نموذج البيانات الطولية المجمعة ونموذج (LSDV)

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(8,137)	100.748218	Cross-section F
0.0000	8	283.573325	Cross-section Chi-square

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ت- نموذج الأثر العشوائي : random effects model (REM) : يتبين من جدول (٦) ان معامل الميل للالتئمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص وفق نموذج الأثر العشوائي له تأثير سالب و غير معنوي سالب اذا بلغ التأثير (-0.001754) أي بزيادة الالتئمان المحلي وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (-0.001754) ، ومعنوية الحد الثابت الذي بلغ (9.787718) عند مستوى معنوية (١%). ان اهم ما يلاحظ ان كلا النموذجين التأثير الثابت والعشوائي قد كان للالتئمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص (التمويل) اثر سلبي على النمو الاقتصادي

-اختبار معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination: اظهرت النتائج انخفاض معامل التحديد اذ بلغ (0.008271) وهذا يعود الى ان هذا النموذج يفتقر الى عدم تضمين مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي لم يتم اضافتها في النموذج

-اختبار (F-statistic): تشير النتائج الى عدم معنوية العلاقة المقدرة ،أذ بلغت قيمة F المحتسبة (1.209318) وهي اقل من F الجدولية البالغة (3.8415) عند مستوى معنوية (٥%) وبمستوى حرية (n-1) فضلا عن بلوغ قيمة Prob(F-statistic) (0.273290).

جدول (٦) اثر التمويل في النمو الاقتصادي وفق نموذج الأثر العشوائي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIVATE_CREDIT	-0.001754	0.001429	-1.227808	0.2215
C	9.787718	0.163000	60.04737	0.0000
R-squared	0.008271	F-statistic	1.209318	
Adjusted R-squared	0.001432	Prob(F-statistic)	0.273290	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

عادة ما يتم المفاضلة ما بين انموذج الأثر الثابت والعشوائي من خلال اختبار Housman فالجدول (٨) قد اظهر ان نموذج الأثر الثابت هو النموذج المناسب ببلوغ قيمة (F) (37.011) فضلاً عن بلوغ قيمة prob. (0.0000).

جدول (٨) المفاضلة ما بين نموذج الأثر الثابت والعشوائي

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
0.0000	1	37.011550	Cross-section random	
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	Var(Diff.)	Random	Fixed	Variable
0.0000	0.000000	-0.001754	-0.003836	PRIVATE_CREDIT

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

٢- اثر الكفاءة في النمو الاقتصادي : يتم اختبار تأثير الكفاءة على النمو الاقتصادي ، عبر قياس تأثير كل من هامش سعر الفائدة ونسبة التكاليف الى اجمالي موجودات المصارف .

أ- نموذج البيانات المجموعة نموذج Pooled OLS model: يتبين من جدول (٨) ان نسبة هامش الفائدة لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي أي بزيادتها يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي وذلك لان ارتفاع هامش سعر الفائدة يؤدي الى تخفيض المنافسة فيما بين المصارف، وتبدو ان تلك العلاقة لها تأثير معنوي عند نسبة معنوية (١٠%) اذ بلغ تأثير هامش سعر الفائدة على النمو الاقتصادي

ما مقداره (-0.097807) اما من حيث تأثير نسبة التكاليف الى الموجودات على النمو الاقتصادي فهي غير معنوية ، فهي لا تؤثر في النمو الاقتصادي ، عند نسبة معنوية ١٠ % .

-اختبار معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination :اظهرت النتائج انخفاض معامل التحديد (R^2) نتيجة انخفاض تأثير الكفاءة على النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط عينة الدراسة ببلوغ قيمته معامل التحديد (0.039748) .

-اختبار (F-statistic):تشير النتائج الى معنوية العلاقة المقدرة ،أذ ان F المحتسبة (3.021691)وهو اكبر من F الجدولية (2.6802) عند مستوى معنوية (٥ %) فضلا عن معنوية Prob(0.051776) الامر الذي يدل على معنوية النموذج احصائياً.

جدول (٨) اثر الكفاءة في النمو الاقتصادي وفق نموذج البيانات المجمعة Pooled OLS model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTEREST_RATE_MARGIN	-0.097807	0.060609	-1.613726	0.1087
COSTS	0.003441	0.215108	0.015999	0.9873
C	10.04819	0.197767	50.80829	0.0000
R-squared	0.039748	F-statistic	3.021691	
Adjusted R-squared	0.026594	Prob(F-statistic)	0.051776	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .
 ب- نموذج الأثر الثابت (LSDV) fixed effects least squares dummy variable model :بيد ان نموذج الأثر الثابت قد اظهر عدم معنوية كل من هامش سعر الفائدة نسبة التكاليف الى الموجودات على النمو الاقتصادي وهذا يشير الى عدم تأثير الكفاءة في المصارف العربية للدول النفطية على النمو الاقتصادي وهذا ما بينه جدول (٩) ، فكلتا المعلمتين ليس لهما تأثير معنوي عند نسبة معنوية ١٠ % .

جدول (٩) اثر الكفاءة في النمو وفق نموذج الأثر الثابت (LSDV)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTEREST_RATE_MARGIN	-0.029328	0.019322	-1.517854	0.1313
COSTS	0.028624	0.076710	0.373144	0.7096
C	9.811388	0.066764	146.9559	0.0000
R-squared	0.939377	F-statistic	213.8346	
Adjusted R-squared	0.934984	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ان نموذج البيانات المقطعية المجمع قد بين ان لهامش سعر الفائدة تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في حين لم يظهر نموذج التأثير الثابت أي اثر معنوي وعليه سوف نلجئ الى اختبار (F) لأجراء مفاضلة بين النموذجين .اذ يلحظ من الجدول (١٠) ان قيمة (F) لها معنوية عالية وعليه فان نموذج المتغير الوهمي افضل من النموذج المجمع للبيانات في وصف العلاقة ما بين المتغير المستقل والتابع .

جدول (١٠) اختبار (F) للمفاضلة ما بين نموذج البيانات المجمع Pooled OLS model ونموذج الأثر الثابت (LSDV)

Redundant Fixed Effects Tests			
Equation: Untitled			
Test cross-section fixed effects			
Prob.	d.f.	Statistic	Effects Test
0.0000	(8,138)	255.983347	Cross-section F
0.0000	8	411.614591	Cross-section Chi-square

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ت- نموذج الأثر العشوائي : random effects model (REM) : كحال نموذج التأثير الثابت يبدو عدم وجود تأثير لهامش سعر الفائدة على النمو الاقتصادي ، وهذا ما اشارة اليه بعض الاختبارات الإحصائية كما في جدول (١١) ببلوغ قيمة (F) (2.145007) وهي اقل من نظيرتها الجدولية البالغة (2.6802) كذلك ببلوغ قيمة Prob (0.120742) وعليه تسقط المفاضلة ما بين النموذجين كون ان كلاهما يدلان على عدم وجود علاقة ما بين كفاءة المصارف العربية والنمو الاقتصادي .

جدول (١١) اثر الكفاءة في النمو الاقتصادي وفق نموذج الأثر العشوائي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INTEREST_RATE_MARGIN	-0.029634	0.019304	-1.535066	0.1269
COSTS	0.028430	0.076600	0.371144	0.7111
C	9.782241	0.347014	28.18975	0.0000
R-squared	0.028545	F-statistic	2.145007	
Adjusted R-squared	0.015237	Prob(F)	0.120742	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

٢- اثر التركيز في النمو الاقتصادي : يتم اختبار تأثير تركيز الموجودات لأكبر ثلاث مصارف في الدول العربية عينة الدراسة وتأثيره على النمو الاقتصادي وفق النماذج الاتية :

أ- نموذج البيانات المجمعة Pooled OLS model: يبدو ان التركيز في القطاع المصرفي لا يؤثر في النمو الاقتصادي على الرغم من ان التركيز يرتبط بالنمو الاقتصادي ارتباط سلبي كما مبين في جدول (١٢) لكن هذه النسبة غير معنوية وهي اقل من نسبة المعنوية ١% و ٥% و ١٠% .

-اختبار معامل التحديد (R^2) Coefficient of Determination: اظهرت النتائج انخفاض معامل التحديد (R^2) نتيجة انخفاض تأثير التركيز على النمو الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط عينة الدراسة ببلوغ قيمته معامل التحديد (0.000176) وهذا يشير الى ان النموذج يفتقر الى العديد من المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي.

-اختبار (F-statistic): تشير النتائج الى عدم معنوية العلاقة المقدرة ،أذ ان F المحتسبة (0.026467) وهي اقل من F الجدولية البالغة (2.6802) عند مستوى معنوية (١%) و (٥%) و (١٠%) فضلا عن عدم معنوية Prob التي بلغت (0.870985) الامر الذي يدل على عدم معنوية النموذج ككل احصائياً.

جدول (١٢) اثر التركيز في النمو الاقتصادي وفق نموذج البيانات المجمعة Pooled OLS model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONCENTRATION	-0.000906	0.005570	-0.162686	0.8710
C	9.794506	0.434002	22.56790	0.0000
R-squared	0.000176	F-statistic	0.026467	
Adjusted R-squared	-0.006489	Prob(F-statistic)	0.870985	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ب-نموذج الأثر الثابت fixed effects least squares dummy variable (LSDV) model: ان نموذج الأثر الثابت لتقدير العلاقة ما بين التركيز والنمو الاقتصادي، قد اظهر عدم معنوية المعلمة المقدرة المتمثلة بتأثير التركيز المصرفي على النمو الاقتصادي ،عند نسبة معنوية ١% و ٥% و ١٠% وهذا يشير الى عدم تأثر التركيز في المصارف العربية للدول النفطية على النمو الاقتصادي وهذا ما بينه جدول (١٣) لذا سوف نلجئ الى نموذج الأثر العشوائي.

جدول (١٣) اثر التركيز في النمو الاقتصادي وفق نموذج الأثر الثابت (LSDV)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONCENTRATION	-0.002141	0.002837	-0.754526	0.4518
C	9.889176	0.218542	45.25072	0.0000
R-squared	0.931567	F-statistic	0.572269	
Adjusted R-squared	0.927230	Prob(F-statistic)	0.450545	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

ث- نموذج الأثر العشوائي : random effects model (REM). كحال نموذج البيانات المجمعة والاثار الثابت اظهر نموذج الأثر العشوائي ان التركيز في القطاع المصرفي يرتبط ارتباطاً سلبياً في النمو الاقتصادي ولكن هذا التأثير غير معنوي اذ ان التركيز في القطاع المصرفي لا يؤثر في النمو الاقتصادي عند نسبة معنوية ١% و ٥% و ١٠% ، كما اظهر وكما مبين في جدول (١٤)

جدول (١٤) اثر التركيز في النمو الاقتصادي وفق نموذج الأثر العشوائي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONCENTRATION	-0.002130	0.002824	-0.754068	0.4520
C	9.879970	0.407567	24.24135	0.0000
R-squared	0.003801	F-statistic	214.7810	
Adjusted R-squared	-0.002841	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews .

الاستنتاجات

- ١- تبين ان الدول التمويلي للقطاع المصرفي في الدول العربية النفطية له اثر سلبي على النمو الاقتصادي بشكل عام فيما أظهرت المقاطع ان هذا التأثير السلبي كان في العراق وليبيا والجزائر في حين كان للتمويل في بقية الدول اثر ايجابياً
- ٢- ضعف حجم التمويل المقدم الى القطاع الخاص بالمقارن مع بقية دول العالم، وعدم وجود تأثير للكفاءة وتركيز المصارف في الدول العربية النفطية على النمو الاقتصادي
- ٣- ارتفاع حجم تركيز الموجودات لأكثر من ثلاث مصارف في غالبية الدول العربية واقترب من الواحد الصحيح الامر الذي يؤدي الى خفض المنافسة بين المصارف
- ٤- أظهرت الدراسة ان النموذج الأنسب لتقدير العلاقة ما تطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي هو نموذج المتغير الوهمي ذو التأثيرات الثابتة .

التوصيات :

- ١- ضرورة تنويع هيكل الاقتصاد للدول النفطية عينة الدراسة بالشكل الذي يؤدي الى اقحام القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص بشكل فاعل
- ٢- وزيادة منح الائتمان المخصص الى القطاع الخاص بغرض تحقيق النمو الاقتصادي
- ٣- العمل على تخفيض حجم التركيز الكبير في القطاع المصرفي بغرض تشجيع المنافسة المصرفية من جهة ومن جهة أخرى زيادة متانة القطاع في تحمل مخاطر الاقتصاد الكلي لاسيما المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط العالمية .

- 1- Balcilar, Mehmet, Et Al. "The Synergistic Effect Of Insurance And Banking Sector Activities On Economic Growth In Africa." *Economic Systems* 42.4 (2018): 637-648.
- 2- Blair, B.F.; Rezek, J.P. The Effects Of Hurricane Katrina On Price Pass-Through For Gulf Coast Gasoline. *Econ. Lett.* 2008, 98, 229–234
- 3- King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance And Growth: Schumpeter Might Be Right. *The Quarterly Journal Of Economics*, 108(3), 717-737
- 4- Tongurai, J., & Vithessonthi, C. (2018). The Impact Of The Banking Sector On Economic Structure And Growth. *International Review Of Financial Analysis*, 56, 193-207
- 5- Troster, Victor And Shahbaz, Muhammed And Uddinm, Gazi Salah,(2018), Renewable Energy, Oil Prices, And Economic Activity, A Granger-Causality In Quintiles Analysis, Universities De Les Illes Balears, Spain, Montpellier Business School, France, Linkoping University, Sweden, Mpra 1-42.
- 6- Umar, M., Ji, X., Mirza, N., & Rahat, B. (2021). The Impact Of Resource Curse On Banking Efficiency: Evidence From Twelve Oil Producing Countries. *Resources Policy*, 72, 102080.
- 7-Abubakar, A., & Gani, I. M. (2013). Impact Of Banking Sector Development On Economic Growth: Another Look At The Evidence From Nigeria. *Journal Of Business Management & Social Sciences Research*, 2(4), 47-57.
- 8-Abusharbeh, M. T. (2017). The Impact Of Banking Sector Development On Economic Growth: Empirical Analysis From Palestinian Economy. *Journal Of Emerging Issues In Economics, Finance And Banking*, 6(2), 2306-2316.
- 9-Barjaktarović, L., Paunović, M., & Ječmenica, D. (2013). Development of the banking sector in CEE countries—comparative analysis. *Journal of central banking theory and practice*, 2(2), 93-114.
- 10- Barro, R. J. (1991). Economic Growth In A Cross Section Of Countries. *The Quarterly Journal Of Economics*, 106(2), 407-443.
- 11- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2000). A new database on the structure and development of the financial sector. *The World Bank Economic Review*, 14(3), 597-605.
- 12- Bernanke, B. Irreversibility, Uncertainty, And Cyclical Investment. *Q. J. Econ.* 1983, 98, 85–106

- 13- Brooks, C. (2019). *Introductory Econometrics For Finance* (4th Ed.). Cambridge: Cambridge University Press.
- 14- Büyük Sahin, B.; Robe, M. *Speculators*(2014) , *Commodities And Cross-Market Linkages*. *J. Int. Money Finance.*, 42, 38–70
- 15- Chee, Y. L., & Nair, M. (2010). The impact of FDI and financial sector development on economic growth: Empirical evidence from Asia and Oceania. *International Journal of Economics and Finance*, 2(2), 107-119.
- 16- Chumpeter, J., (1911)*The Theory Of Economic Development*. Oxford: Oxford University
- 17- Cojocaru, L., Falaris, E. M., Hoffman, S. D., & Miller, J. B. (2016). Financial system development and economic growth in transition economies: New empirical evidence from the CEE and CIS countries. *Emerging Markets Finance and Trade*, 52(1), 223-236.
- 18- Dudian, M., & Popa, R. A. (2013). *Financial Development And Economic Growth In Central And Eastern Europe*. *Theoretical And Applied Economics*, 20(8), 59-68.
- 19- Elder, J.; Serletis, A. (2010)*Oil Price Uncertainty*. *J. Money Credit Bank.* ,42, 1137–1159
- 20- Elgouacem, A., Halland, H., Botta, E., & Singh, G. (2020). *The Fiscal Implications Of The Low-Carbon Transition*
- 21- Fattouh, B.; Kilian, L.; Mahadeva, L. (2013),*The Role Of Speculation In Oil Markets: What Have We Learned So Far?* *Energy J.*34, 7–33
- 22- Gillies, A., Guéniat, M., & Kummer, L. (2014). *Big Spenders: Swiss Trading Companies, African Oil And The Risks Of Opacity*. *Erklärung Von Bern*
- 23- Gujarati, D. N. (2011). *Econometrics By Example* (Vol. 1). New York: Palgrave Macmillan.
- 24- Gujarati, D. N., Porter, D. C., & Gunasekar, S. (2012). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
- 25- Guo, J.F.; Ji, Q. How Does Market Concern Derived From The Internet Affect Oil Prices? *Appl. Energy* 2013, 112, 1536–1543
- 26- Haralayya, B., & Aithal, P.(2021) *Implications Of Banking Sector On Economic Development In India*, *Flusserstudies*, Volume 30, June, Page No: 1068-1080.

- 27- Hesse, H., & Poghosyan, T. (2016). Oil Prices And Bank Profitability: Evidence From Major Oil-Exporting Countries In The Middle East And North Africa. In Financial Deepening And Post-Crisis Development In Emerging Markets (Pp. 247-270). Palgrave Macmillan, New York.
- 28- Hicks, John Boulding, K. E. (1969), A Theory Of Economic History, Oxford, Clarendon Press, 1969american Journal Of Agricultural Economics, 52(4), 619-620.
- 29- Holtz-Eakin, D., & Schwartz, A. E. (1995). Infrastructure In A Structural Model Of Economic Growth. Regional Science And Urban Economics, 25(2), 131-151.
- 30- Ji, Q.; Fan, Y. How Does Oil Price Volatility Affect Non-Energy Commodity Markets? Appl. Energy 2012, 89, 273–280
- 31- Kenourgios D, Samitas A. (2007) Financial Development And Economic Growth In A Transition Economy: Evidence For Poland. Journal Of Financial Decision Making.; 3:35-45
- 32- Khan, N., Fahad, S., Naushad, M., & Faisal, S. (2020). Covid-2019 Locked Down Effects On Oil Prices And Its Effects On The World Economy. Available At Ssrn 3588810
- 33- Lahn, G., & Bradley, S. (2020). How Covid-19 Is Changing The Opportunities For Oil And Gas-Led Growth,
- 34- Liebeg, D., & Schwaiger, M. S. (2009). What drives the interest rate margin decline in EU Banking-The case of small local banks. Kredit und Kapital, 42(4), 509.
- 35- Lucas Jr., R. E. (1988). On The Mechanics Of Economic Development. Journal Of Monetary Economics, 22(1), 3-42
- 36- Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A Contribution To The Empirics Of Economic Growth. The Quarterly Journal Of Economics, 107(2), 407-437
- 37- Miller, M. H. (1998). Financial Markets And Economic Growth. Journal Of Applied Corporate Finance, 11(3), 8-15
- 38- Rushchyshyn, N., Mulcka, O., Nikolchuk, Y., Rushchyshyn, M., & Vasylytsiv, T. (2021). The Impact Of Banking Sector Development On Economic Growth: Comparative Analysis Of Ukraine And Some. Investment Management And Financial Innovations, Volume 18, Issue 2 , 193-206 .

- 39- Sachs, J. And A. Warner (1995), "Natural Resource Abundance And Economic Growth.", National Bureau Of Economic Research Working Paper 5398
- 40- Saci, K., Giorgioni, G., & Holden, K. (2009). Does Financial Development Affect Growth?. Applied Economics, 41(13), 1701-1707
- 41- Tongurai, J., & Vithessonthi, C. (2018). The Impact Of The Banking Sector On Economic Structure And Growth. International Review Of Financial Analysis, 56, 193-207.
- 42-Van Eyden, R.; Difeto, M.; Gupta, R.; Wohar, M.E. Oil Price Volatility And Economic Growth: Evidence From Advanced Economies Using More Than A Century's Data. Appl. Energy 2019, 233–234, 612–621
١. صالح ، مظهر محمد ، (٢٠١٩) ، رعية المصارف الأهلية في العراق: السلوك والأداء، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ١-٣ .
٢. البنك الدولي، البيانات تظهر تزايد الائتمان المحلي في البلدان النامية ، ٢٠١٤ .

<https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/data-show-rise-domestic-credit-developing-countries>